

الأمن الاقتصادي الجزائري: الآليات والتحديات

Algerian economic security mechanisms and challenges

بعوني حميدة*، جامعة علي لونيسي البليدة 2

h.baouni@univ-blida2.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/09/01 تاريخ قبول المقال: 2024/10/31 تاريخ نشر المقال: 2024/11/20

الملخص:

إنّ توجه الجزائر نحو تفعيل خيار الأمن الاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق في ظل هيمنة الاقتصاد الريعي، فالتنوع الاقتصادي أصبح حتمية وضرورة تفاديا للأزمات، والاختلالات التي عرفها ولا يزال الاقتصاد الوطني جراء الاعتماد على الطاقات الناضبة، وقصد الخروج من هذا الوضع، اتخذت الجزائر جملة من الآليات تنوعت ما بين المؤسساتية والقانونية إلى جانب الاقتصادية، كما حاولت في إطار علاقاتها الخارجية أن تركز دورا لدبلوماسية الاقتصادية، غير أنّ مخرجات هذه الآليات لم تحقق النتائج المنتظرة، وهذا مرده عدّة عوامل وتحديات، منها ما يرتبط بالبيئة الداخلية وأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية، فعلى المستوى الداخلي نجد ما يتعلق بالصعوبات والعراقيل المالية، الإدارية والقانونية، والأمنية، أما خارجيا فتبرز مسألة علاقة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي لم يتم استثمارها بطريقة تضمن المصلحة الوطنية، كل هذا يتطلب وضع استراتيجية شاملة تحدد الخطوات الأساسية التي تضمن الانتقال الطاقوي الآمن.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي؛ الاقتصاد الريعي؛ الطاقات الناضبة؛ الدبلوماسية الاقتصادية؛ الانتقال الطاقوي.

Abstract:

Algeria's tendency towards activating the option of economic security cannot be achieved within the dominance of the rentier economy. Economic diversification has become inevitable and a necessity in order to shift the frequent imbalances crises. The national economy is still heavily relying on fossil energies. mechanisms varied between institutional, legal and economic ones, and it also tried within the framework of its foreign relations to devote a role to its economic diplomacy, but the outputs of these mechanisms did not achieve the expected results, and this is due to several factors and challenges, These include those related to the internal environment and those related to the external environment. At the internal level, we find financial, administrative, legal and security difficulties and obstacles. Externally, the issue of partnership relationship with the European Union, which has not been invested in a way that guarantees the national interest, requires resetting and determining the content of these strategies to ensure a safe energy transition.

keywords: Economic security, fossil energies, economic diplomacy, rentier economy, energy transition.

المقدمة:

إنّ موضوع الأمن الاقتصادي يعتبر من المواضيع الهامة، نظرا لاتساع مفهومه و تداعيات آثاره على مختلف القطاعات، بل أنه يمثل الركيزة الأساسية للأمن الوطني، و في الأونة الأخيرة طُرح ما يُعرف بعلم الأمن الاقتصادي الذي يقوم بمعالجة عدة قضايا منها مراقبة الاستثمارات الأجنبية، مراقبة التدفقات المالية، آليات ووسائل ضمان حماية الصناعات الوطنية، و تحقيق الأمن الغذائي و غيرها و هذا كله يدل على أهمية موضوع الأمن الاقتصادي.

ولقد تجلت أهميته في الجزائر حكوميا و أكاديميا، فعلى مستوى الحكومة ظهرت عدة مشاريع و برامج تستهدف ضمان الأمن الاقتصادي منها مثلا نموذج النمو الجديد 2016_2030 الذي يقوم على أساس تفعيل تدابير إجرائية استعجالية، قصد الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات . وعلى المستوى الأكاديمي برزت عدة دراسات وأبحاث تناولت موضوع الأمن الاقتصادي الجزائري غير أنه غلب على معظمها الطرح القانوني أو الاقتصادي، لكن يبقى التحليل السياسي للموضوع له أهمية رغم توجه معظم الباحثين السياسيين نحو تحليل موضوع الأمن في شقه العسكري و إن كان لهذا الأخير ارتباط بالجانب الاقتصادي، و انطلاقا من هذه الملاحظات الأولية التي تتجلى من خلالها أهمية الموضوع، يمكن الإشارة أيضا إلى الأهداف التي يستهدف الوصول إليها و المتمثلة في النقاط التالية:

- الوصول إلى تحديد المعنى الحقيقي للأمن الاقتصادي .
- تقديم عرض عن الوضع الاقتصادي الجزائري و الذي يتميز بكونه اقتصاد ريعيا، الأمر الذي جعله عرضة للاختلالات و الاهتزازات.
- تحديد أهم الآليات التي اعتمد عليها للوصول إلى اقتصاد آمن خارج قطاع المحروقات ، مع تقييم مدى فعاليتها .

وبخصوص اشكالية الموضوع فتنحصر حول الخيار الاستراتيجي الذي اعتمدته الجزائر لضمان أمنها الاقتصادي، و الذي يقوم على توظيف عدّة آليات، فإلى أي مدى استطاعت الجزائر ضمان أمنها الاقتصادي انطلاقا من الآليات الموظفة؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية ، التساؤلات التالية :

ما المقصود بالأمن الاقتصادي ؟

ما هي مميزات الاقتصاد الجزائري ؟

فيما تتمثل أهم الآليات التي تم توظيفها قصد ضمان اقتصاد آمن للجزائر ؟

وما هي أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري تفعيلًا للآليات الموظفة؟

كيف يمكن تجاوز هذه التحديات؟

و للإجابة على هذه الإشكالية و التساؤلات المطروحة اقترحت الفرضية التالية :

إنّ عملية بناء اقتصاد آمن يتطلب وضع بناء قانوني ومؤسساتي، يكرس التنويع الاقتصادي.

إنّ الإجابة على الإشكالية المطروحة تتطلب اتباع خط منهجي معين، والذي يستدعي بدوره توظيف منهج يساعد على تحليل الموضوع بطريقة موضوعية، لذلك نجد أنّ المنهج الوصفي التحليلي يعدّ منهجا مناسباً للتحليل حيث يركز على كل الجوانب و الحثثيات الخاصة بالموضوع، بداية من وصف طبيعة الاقتصاد الجزائري إلى تحديد محتوى الآليات الموظفة، مع التحليل.

أما فيما يخص الاقترايات فقد تم الاعتماد على المقاربة الاقتصادية.

تأصيل مفاهيمي ونظري للأمن الاقتصادي:

يرى باري بوزان أنه بالرغم من أن كل مفاهيم العلاقات الدولية (القوة، المصلحة الوطنية، توازن القوى... إلخ) كانت محل جدل إلا أنّ مفهوم الأمن بقي وحده محل نقاش واسع. والنقاش الأساسي في السنوات الأخيرة دار حول النظرة الضيقة لمفهوم الأمن (المنظور الواقعي للأمن وهو المنظور العسكري) والنظرة الواسعة للأمن (منظور تيار ما بعد الوضعية وهو المنظور اللا عسكري)¹

وبلاحظ أن تعريف الأمن قد عرف تطورا من حيث مضمونه وفواعله.

1.1- التحديد اللغوي لمفهوم الأمن:

يعتبر الأمن نقيض الخوف، ولقد ورد في قاموس المحيط أنّ الأمن يقصد به الطمأنينة والأمان وزوال الخوف.²

التعريف الاصطلاحي للأمن :

هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى رأسها دافع الأمن بصورتيه المادية والنفسية، فالجانب المادي يتعلق بالسكن الدائم والمستقر وغيرها، والجانب النفسي يرتبط أساسا باعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته.³

تعريف الأمن عند بعض المفكرين:

يمكن أيضا تقديم بعض التعاريف للأمن والتي أخذ بها عدد من المفكرين منها مثلا ما طرحه الدكتور ثامر كامل الخزرجي في كتابه العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، حيث وضح أن للأمن ثلاثة دلالات: دلالة التحرر من الخوف والتهديدات، دلالة علاقته بالتنمية ودلالة المحافظة على كيان الدولة وصون قيمها السياسية.⁴

كما قدم بطرس غالي تعريف آخر للأمن، حيث وضح أن معناه ليس محصورا على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يضمن فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، و إنما يتسع ليشمل الاستقرار

السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، من جهته وضع هنري كسينجر Henry Kissinger على أن الأمن يمثل أي تصرف يعمل المجتمع من خلاله على تحقيق حقه في البقاء.⁵

وفيما يخص التعريف الذي قدمه روبرت ماكنمارا R.McNamara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقا فقد وضع في كتابه " جوهر الأمن " ، أن الأمن لا يتمثل في المعدات العسكرية، و إن كان يتضمنها و ليس حتى القوة العسكرية أو النشاط العسكري و إن كانا الاثنين يرتبطان بالأمن، ويضيف ماكنمارا أن الأمن هو التنمية التي بدونها يفتقد ، فالدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.⁶ وهكذا يلاحظ من خلال ما ذكر سابقا أن الأمن ليس مرتبطا بالآلة العسكرية بل له أبعاد و مجالات يتضمنها، حيث يعتبر الجانب العسكري ما هو إلّا مكوّن بسيط من مكوناته، إذ أصبح يضم أبعاد وقضايا عديدة ومختلفة (عسكرية ، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، انسانية، بيئية و غيرها) كل هذا يوضح أن مفهوم الأمن أصبح واسعاً و شاملاً ، فأمن الدول لم يعد منعزلاً عن أمن الأفراد و المجتمعات و أيضاً الإقليم و حتى العالم.⁷

يمكن في الأخير تقديم تعريف شامل قدمه "أرنولد ولفز " Arnold Wolfers للأمن، حيث عرّفه وفقاً لثنائية ذاتية وموضوعية، فحسبه الأمن موضوعياً يقصد به غياب التهديد ضد القيم المركزية، أما ذاتياً فيتمثل في غياب الشعور بالخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم وهي تتمثل في بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الوفاء الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات السياسية.⁸ إذا انطلاقاً من مما ذكر سابقاً، يلاحظ أن تعريف الأمن قد عرف تطوراً من حيث مضمونه وفواعله. فالتعاريف السابقة تعبّر عن اتجاهات نظرية في مجال الدراسات الأمنية هذه الأخيرة عرفت عدة مراجعات لأدبياتها، والمراجعات بحد ذاتها أفرزت لنا مضمون معين للأمن قد يتسع وقد يضيق.

2.1- تطور الإطار النظري للأمن:

عرف حقل العلاقات الدولية عدة نظريات في المجال الأمني كالنظريات التقليدية التي منها المثالية التي ربطت بين الأمن و القيم الأخلاقية،

وفيما يخص الواقعية فهي تركز على أمن الدولة في بعده العسكري، و تعطى له تفسيراً مادياً مثل حجم القوة العسكرية، درجة تطورها، الكفاءة القتالية و غيرها من متغيرات القوة، و لا تبتعد كثيراً الواقعية الجديدة عن هذا الطرح.⁹

أما تيار الليبرالية و الذي يهتم بالحرية، حيث يعتبرها هدفاً و غاية في الوقت نفسه، فالاقتصاد يعتبر أداة سياسية لبلوغ السيطرة و نقل الثقافات الحضارية بين الأمم، فالأقوى اقتصادياً يعد الأقوى سياسياً.¹⁰

أما فيما يخص المقاربات الجديدة التي حاولت أن تقدم تفسيراً جديداً للأمن من حيث مضمونه، نجد هنا البنائية التقليدية conventional constructivism التي تختلف عن الواقعية من حيث تفسيرها للأمن عن طريق ربطه بالتهديدات الخارجية مع التركيز بصفة رئيسية على الأبعاد السياسية و العسكرية، لكن البنائية

التقليدية تضيف أيضا العوامل المتعلقة بالهوية و القيم و الثقافة السائدة في الدولة، فمثلا يرى الكسندر ونت Alexander Wendt أن هوية الدولة هي التي تحدد دورها في الداخل و الخارج و هي التي تحدّد معنى الأمن بالنسبة للدولة.

نجد أيضا البنائية النقدية critical constructivisme التي تنظر إلى الفرد باعتباره الغاية النهائية للأمن و ليس الدولة، و يدرج في هذا الإتجاه تيار دراسات الأمن الإنساني الذي يعطي الأهمية لقضايا الفقر و البطالة و الجوع و التنمية على اعتبارها قضايا تهدد أمن البشر.¹¹

وبالرجوع مجددا إلى الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية تتجلى أمامنا اسهامات مدرسة " كوينهاغن" لأبحاث السلام و الأمن و التي يعتبر باري بوزان Barry Buzan من أهم روادها، حيث تعد مقارنته للأمن ذات أهمية كبيرة نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة ، لقد تم حصر مفهوم الأمن في النقاط التالية:

- الأمن المجتمعي: يتعلق بحماية الهوية و المعتقدات و دعم الاستقرار الثقافي كاللغة، و يعد الأمن المجتمعي إحدى الإسهامات الجديدة لمدرسة " كوينهاغن " في حقل الدراسات الأمنية.¹²

- الأمن الاجتماعي: يتجلى في قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الثقافة و التقاليد و شروط مقبولة لتطورها.¹³

- الأمن العسكري: يتضمن بقاء الدولة و بمدى التفاعل بين القدرات الدفاعية و الهجومية للدول.

- الأمن السياسي: يكون على المستوى الداخلي و الخارجي للدولة.

فداخليا يظهر من خلال فرض احترام الفاعلين السياسيين لكل ما من شأنه تحقيق الاستقرار و الوحدة الوطنية، أما خارجيا فيكون من خلال تأقلم و تكيف الدول مع مختلف الضغوط الخارجية و التي تستهدف تغيير مواقفها.

- الأمن البيئي: يرتبط بالمحافظة على المحيط، و يقوم على وحدتين وهما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية، فالأولى تتعلق بالجفاف، التصحر، الهزات الأرضية، والثاني يتعلق بمختلف السلوكات وأنشطة الإنسان التي تتسبب في تهديد الأمن البيئي، تلوث المواد الكيميائية، استنزاف الثروات الطبيعية.

- الأمن الاقتصادي: يتحقق من خلال قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والامكانيات المالية اللازمة، وحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية.¹⁴

كما أن الأمن الاقتصادي له علاقة كبيرة مع قدرة الدول على الوصول للأسواق الخارجية على المستوى العالمي، وإقليميا يراد منه شدة التنافس بين الدول التي تنتهي إلى إقليم واحد لضمان شراكات وصفقات مع قوى خارجية لها وزنها الاقتصادي، دون أن نهمل البعد الداخلي للأمن الاقتصادي والمتمثل على وجه الخصوص في رفع مستوى المعيشي للأفراد، تأمين وضع اقتصادي آمن وعادل، حماية الفرد من الفقر، ضمان فرص متساوية في الحياة وأسلوب العيش.¹⁵

3.1- الأمن الاقتصادي وعناصره:

لقد اتضح مما سبق ذكره، أنّ الأمن الاقتصادي هو جزء من منظومة أمنية شاملة، تضم الأمن العسكري السياسي و غيرهما و هو جزء من الأمن الوطني، حيث تمتلك الحكومات دور كبير في تجسيده من خلال إتباع جملة من الخطوات منها مثلا:

- المساواة في سوق العمل.
- مواءمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل.
- تدعيم و تعزيز نظام الرعاية و المساعدات الاجتماعية .
- العمل على ترشيد سياسات الاصلاح الاقتصادي و برامج الخصخصة و غيرها¹⁶ من الخطوات، و انطلاقا مما ذكر يمكن أن نحدد أهم عناصر الأمن الاقتصادي و التي تتمثل في :
- الأمن الغذائي: و يتعلق بالمقدرة على توفير الحد اللازم من الغذاء لأفراد المجتمع ضمن مستوى دخل الفرد في ذلك المجتمع، فمستوى الأمن الغذائي يحسب انطلاقا من استطاعة المجتمع على تأمين حق الغذاء لكل أفراد.
- الأمن الصحي: و يتعلق بتوفير الوسائل العلاجية و الرعاية الصحية لمواجهة مختلف الأمراض و الأوبئة.

- الأمن التكافلي: يقوم على التأمين الاجتماعي و الصحي.
- مكافحة الفقر.
- العمل الذي من خلاله يتم إشباع الحاجات الأساسية للفرد.
- استغلال الثروات و الموارد الطبيعية.
- الأمن البيئي.
- العدالة وتكافؤ الفرص.¹⁷
- استغلال الموارد الاقتصادية: إن عدم استغلال الموارد الاقتصادية أو ربما سوء استغلالها وعدم توفر العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر، كل هذا يؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي للدول وللمواطنين على حد سواء.

1- الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية

1.2- طبيعة الاقتصاد الجزائري:

إن الطبيعة المميّزة للاقتصاد الجزائري هو كونه اقتصادا ريعيا، و يوصف اقتصاد الدولة بهذه الصفة إذا كانت تعتمد على مصدر طبيعي سيتخرج من باطن الأرض و يكون اقتصادها يعتمد على المبادلات التجارية مما ينتج عنه مجتمعا استهلاكيا يهيمن عليه الاستيراد، بصيغة أخرى يعتبر الاقتصاد الريعي ذلك الاقتصاد

الذي يتشكل عند اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) يكون مصدره طبيعياً مثل النفط، الغاز، المياه، و تتحكم في توزيعه و امتلاكه السلطة الحاكمة¹⁸.

يتميز الاقتصاد الريعي بأربع مميزات أساسية و هي:

- 1- مصدر الريع الخارجي كإيرادات المحروقات.
- 2- يعد الريع الخارجي العنصر المهيمن في الاقتصاد إذ يشكل 40 % من دخل الدولة.
- 3- السكان ينخرطون إما في استهلاك أو توزيع الريع و ليس في إنتاجه.
- 4- تكون الحكومة هي المسيطر و المتحكم الأساسي لهذا الريع.¹⁹

و بالنظر إلى المفهوم و العناصر التي تم تحديدها و الخاصة بالاقتصاد الريعي، نجد حقيقة أن الجزائر تعد دولة ريعية بامتياز حيث أن القطاع النفط يحتل مكانة هامة،

فهو يشكل ما نسبته 97.5 % من الصادرات الإجمالية، كما أنه يشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية الإجمالية.²⁰

2.2 - تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا:

لقد تمكنت الجزائر من خلال نمو الفوائض النفطية تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة مما أدى إلى أحداث تطورات هامة في هيكل الإنتاج، فتم رفع مستوى المعيشة، حيث وضعت عدة مخططات في المجال الاجتماعي، مثل برامج السكن كبرنامج بناء مليون وحدة سكنية، قامت الجزائر أيضا بعدة استثمارات في مجال قطاع البترول نفسه، إلى جانب التوجه نحو زيادة النفقات العسكرية، كما اغتنمت فرصة تواجد الفوائض المتراكمة من العائدات النفطية في تسديد ديونها، و تمكنت من تحقيق السيطرة على التوازنات الاقتصادية.²¹

وبهذا نستطيع القول أن النفط كان حقيقة نعمة على الاقتصاد الجزائري، لكنها نعمة مؤقتة لم تستمر لفترة طويلة، و السبب أن الاقتصاد أصبح رهين المرض الهولندي، فالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها كانت مرتبطة بارتفاع أسعار النفط و عندما حدثت الأزمات النفطية خاصة في 2008 و 2014 * تراجع الاقتصاد الوطني، فمثلا فقدت الجزائر أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي، حيث هوت نزولا من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27,5 مليار دولار في نهاية عام 2016، أي أن الجزائر فقدت حوالي 32,5 مليار دولار خلال سنتين فقط.²² هنا دخلنا في مرحلة جديدة تحكمها معادلة نقمة النفط، فكل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت رهينة القطاع النفطي الذي دخل في أزمة خانقة .

يمكن من جانب آخر تفسير هذا الوضع بانعدام سياسة تنموية حقيقية تكفل الأمن الاقتصادي الذي لا يتجسد إلا بضمان أمن غذائي، أمن صحي إلى جانب العدالة وتكافؤ الفرص والاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية وغيرها.

إنّ مرحلة الادمان النفطي Petromania "التي تقوم على أساس التعلق بالنفط و تتبع كميات الانتاج والتصدير و ارتفاع اسعاره ، و حساب العائدات ثم زيادة الواردات الاستهلاكية".²³ اثرت سلبا على التنمية الاقتصادية، وعليه وللخروج من هذا الوضع اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات التي تكفل ضمان أمنها الاقتصادي.

3 - آليات تفعيل الأمن الاقتصادي في الجزائر :

شرعت الجزائر في جملة من الإصلاحات الاقتصادية لغرض تحويل الموارد الأولية إلى اقتصاد منتج، كما عملت على تنويع الاقتصاد لمجابهة تقلبات أسعار المحروقات التي أثرت سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و كذلك السياسي.

وانطلاقا مما ذكر سابقا من كون الأمن الاقتصادي له بعد داخلي و خارجي، نجد أن الاستراتيجية الموظفة لم تخرج عن هذا النطاق، كما أنّها وضفت عدّة آليات منها ذات طابع قانوني و أخرى مؤسساتي و أخرى ذات طابع سياسي إلى جانب تلك التي تحمل الطابع الاقتصادي، لكن ما يجب لفت الانتباه إليه أنه مثلا يصعب الفصل بين ما هو قانوني وتنظيمي (مؤسستي) و ما بين ما هو اقتصادي وسياسي.

1.3 - الآلية القانونية و المؤسساتية:

تعد إحدى الأطر التي تم الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد و تجسيد التنمية الاقتصادية بما يكفل ضمان الأمن الاقتصادي، حيث وضع المشرع الجزائري سنة 2003 إطارا قانونيا لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و المتعلق بالأمر رقم 03-04 الصادر في 19 يوليو 2003 الذي يحدد القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها.

كما تم وضع مراسيم و قوانين أخرى تعمل على تحقيق نفس المهام مثل قانون رقم 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 ويخص ترقية الاستثمار و لقد نص في مادته الأولى على تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة عن النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات.

و فيما يخص الجانب المؤسستي فقد تم تشكيل و تأسيس عدد من المؤسسات غرضها تطوير و ترقية الاستثمار منها مثلا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDi التي تعد مؤسسة حكومية، مهمتها تسهيل و ترقية و مراقبة الاستثمار، كما تهدف لتحقيق التكيف مع التغيرات الخاصة بالوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

نجد أيضا مؤسسة أخرى و المتمثلة في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX التي تعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 تقوم بدور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين، تعد أداة هامة لترقية و تنمية الصادرات خارج المحروقات، هناك أيضا الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX و الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX، الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري ANIREF و

غيرها من المؤسسات التي تم تأسيسها لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية و هذا ما يكفل ضمان الأمن الاقتصادي، هذا كل ما يخص الجانب القانوني و المؤسساتي ، هناك أيضا آلية أخرى تم تفعيلها و الأمر يتعلق بـ:

2.3 - تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

نظرا لما تمثله من أهمية من حيث تنمية الصادرات خارج المحروقات، كما تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث تساهم في توفير مناصب الشغل، تعمل أيضا على توزيع الصناعات الجديدة على مختلف التجمعات السكانية، تقوم أيضا بالمحافظة على استمرارية المنافسة إلى جانب مساهمتها في دعم الناتج المحلي، لها أيضا دور في تعبئة الموارد المالية و غيرها من المهام الأخرى التي تقوم بها.²⁴

3.3 - تنمية مصادر الطاقة المتجددة :

لقد ظهرت لدى الدول النفطية و من بينها الجزائر عدّة علل اقتصادية و سياسية نتيجة لإصابتها بالمرض الهولندي deutch disease الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد البديل الآمن و العلاج الفعال و لذلك اتجهت الجزائر صوب الطاقات المتجددة، فأطلقت برنامج تنمية الطاقات المتجددة 2011-2030، و تمت مراجعته في ماي 2015، و لقد حدّد للبرنامج انجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية، و شمسية حرارية و حقول طاقة الرياح، أما تجسيد البرنامج فيتم وفقا لثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى 2011-2013 حدّد فيها انجاز المشاريع الريادية.
- المرحلة الثانية 2014-2015 تجسيد الانطلاق في نشر البرامج.
- المرحلة الثالثة 2016-2020 النشر يكون على مستوى واسع، كما حدّد أيضا خلال هذه المرحلة التوجه نحو تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط.

لقد حدد للبرنامج تحقيق أهداف الطاقة المتجددة بحلول آفاق 2030 وفق النسب التالية: 60 % وقود أحفوري، 40% طاقة متجددة منها: 17 % طاقة الرياح و 13 % خلايا فتوفولطية 60% طاقة شمسية مركزة.²⁵

إن ضمان الأمن الاقتصادي لا يتشكل من البعد الداخلي فقط ، بل له بعد خارجي، و هنا تطرح أمامنا مسألة علاقة الأمن الاقتصادي بالعولمة ، فلقد اعتبرت ظاهرة العولمة الاقتصادية من أكبر التحديات المعاصرة التي تزعزع الأمن الاقتصادي، و لذلك سعت الجزائر و تقاديا للأخطار المحدقة بأمنها الاقتصادي اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها إيجاد علاقة تفاعلية بين اقتصادها و الاقتصاد الدولي، و هذا ما يفسر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الشراكة الأورو-متوسطية و أيضا سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

4.3 - الجزائر و الشراكة الأورو-متوسطية:

أبرمت اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع الجزائر بتاريخ 22 أبريل 2002، وتم التصديق عليها من طرف الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 159/05 بتاريخ 27 أبريل 2005، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، أهم ما نصت عليه يمكن تحديده في النقاط التالية:

- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة بين الطرفين.
- العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية من خلال العمل على تعديل القوانين للقضاء على القيود التي كانت تفرض على عمليتي التصدير والاستيراد.
- نصت الاتفاقية أيضا على أن يتم الانفتاح الكلي على السوق الجزائرية خلال عام 2017.²⁶
- إن الشراكة الأورو-متوسطية تعد آلية أساسية تمكن الاقتصاد الجزائري من الولوج للاقتصاد العالمي و هذا في ظل العولمة الاقتصادية، يمكننا أيضا أن نستكشف الدوافع الأخرى التي جعلت الجزائر تتجه نحو الانخراط في الشراكة الأورو-متوسطية، و يتعلق الأمر خاصة برغبة الحصول على التكنولوجيا الجديدة و المتطورة و كذلك السعي لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلى جانب العمل على إدخال المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية و الوصول إلى المنافسة الدولية.²⁷
- هذه إذا بعض الدوافع، التي تشكل حقيقة الخطوط الأساسية للأمن الاقتصادي، فالأمن الاقتصادي بدون تنويع الصادرات خارج المحروقات لا يمكن أن يتحقق، و اقتصاد بدون خاصية تنافسية لا يمكنه أن يضمن التنمية الحقيقية، و أمن اقتصادي بدون اقتصاد المعرفة لا يمكنه أن يحقق الأهداف المرجوة.
- يمكن أيضا التطرق إلى نقطة أخرى لها ارتباط بعملية ترقية الاقتصاد الوطني، و هذه العملية هي بدورها لها صلة بالأمن الاقتصادي و نقصد هنا دور و أهمية منظمة التجارة، كآلية من آليات التي تساهم في ترقية الاقتصاد الوطني.

5.3 - الجزائر و منظمة التجارة العالمية كآلية من آليات ترقية الاقتصاد الوطني:

برزت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود في 1 جانفي 1995، بعد سلسلة من الاتفاقيات التي تم الوصول إليها من خلال جولة الأوروغواي التي تعد آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لقد سعت الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة قصد تحسين وضعها الاقتصادي و الذي يتجلى من خلال إنعاش الاقتصاد الوطني، و رفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، تحفيز و تشجيع الاستثمارات، مسايرة التجارة الدولية، و أيضا العمل على الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، و لعل أهمها هو حماية المنتج الوطني من المنافسة.²⁸

و رغم مرور ثلاثة عقود على طلب الجزائر إلا أنها لم تتمكن من الانضمام للمنظمة.

إنّ الشراكة الأورو-متوسطية ومنظمة التجارة تعتبران آليتين تحاول الجزائر من خلالهما التأقلم مع العولمة الاقتصادية غير أنّ هناك أيضا آلية أخرى لها علاقة بالمحيط الخارجي والأمر يتعلق بـ:

6.3 - آلية الدبلوماسية الاقتصادية :

طُرحت هذه الآلية خلال سنة 2021 وتقوم على مسألة بعث الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تقديم دور إضافي للعمل الدبلوماسي الجزائري.

مضمون الدبلوماسية الاقتصادية يتعلق بعملية جذب الاستثمارات إلى الجزائر بالتقرب من الفاعلين الاقتصاديين للبلدان الأجنبية، ولقد تم تحديد ثلاث إجراءات لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وهي:

- 1- إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات.
- 2- تكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية وهذا على مستوى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج.
- 3- إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية.

4 - تقييم الآليات الموظفة لتفعيل الأمن الاقتصادي:

بداية يمكن القول إنه حقيقة بذلت عدة مجهودات قصد الخروج من وضعية الاقتصاد الريعي، وتجلى ذلك فيما تم توظيفه من آليات لمجابهة الإدمان النفطي الذي يمثل عقبة أساسية نحو تفعيل الأمن الاقتصادي، غير أن عملية الانتقال تتم بوتيرة جد بطيئة وهذا مرده عدة أسباب وعوامل.

1.4 - التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري:

رغم أن الجزائر اعتمدت على جملة من الآليات والتي كان غرضها تحقيق الأمن الاقتصادي، غير أن تطبيقها أحدث عدة اختلالات، والتي ظهرت في شكل إخفاقات تفسر بعدة عوامل وأسباب منها ما هو نابع من الوضع الداخلي وأخرى لها ارتباط بالعامل الخارجي، وبناء على ذلك يمكن تحديد أهم التحديات في العناصر التالية:

أولاً- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم المراهنة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كآلية تكفل التنويع الاقتصادي، إلا أن ما تم تحقيقه من نتائج لم يكن في مستوى الطموحات المحددة، حيث لا تزال هذه المؤسسات تعاني من مشكل العقار، ومشكلة التسويق خصوصاً وأن هناك منافسة قوية ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل المؤسسات الكبيرة، كما ساهمت البيروقراطية في تحجيم دورها ويتجلى ذلك في غياب التحفيز الضريبية²⁹.

و يوجد مشكل آخر تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثل في عدم قدرتها على الخروج من مأزق الصعوبات المالية والإدارية والقانونية، فعلى المستوى المالي صرح رئيس المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيد عادل بن ساسي أنه حدث في سنة 2021 اختفاء 57 ألف شركة مصغرة من السوق بسبب الأزمة المالية ونقص الصفقات الأمر الذي أدى إلى فقدان 300 ألف ونصف

مليون منصب شغل،³⁰ ولقد أرجع المتحدث أنّ هناك عدّة أسباب لهذا الإفلاس منها وجود قوانين لم تطبق رغم مرور عدّة سنوات على وضعها.

ثانيا - اشكالية الشراكة الأورو - متوسطة

إنّ انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطة، و رغبتها بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية OMC ساهم في تراجع فاعلية و تأثير ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لانعدام التكافؤ في قدراتها وإمكانياتها مقارنة مع نظيرتها في الضفة المقابلة، فمخرجات هذه الشراكة لم تخدم الطرف الجزائري بل أنّها شكلت تحديا أثر سلبا على الاقتصاد الوطني، لقد كانت مخرجات هذا الاتفاق سلبية بالنسبة للجزائر، نظرا لغياب التفاوض الاستراتيجي من الجانب الجزائري، فمثلا نجد أنّ الاستثمار الفرنسي من خلال تجربة شركة رونو، لم يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بل العكس تم رهن السيادة الوطنية لصالح الشركة الفرنسية المعنية، إذ لم تتوفر النية القائمة على أساس مشاركة الطرف الفرنسي في بناء قاعدة صناعية وطنية و التي من خلالها تتم عملية نقل التكنولوجيا³¹.

إنّ نمط العلاقة غير المتساوية ما بين الطرف الجزائري و الأوروبي أبقت الاقتصاد الجزائري رهين الاقتصاد الريعي، الأمر الذي يتطلب الاستغلال الصحيح لاتفاقية الشراكة بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي الذي يسمح بجعل مخرجات العلاقة تقوم على الربح أو على الأقل التعادل بدل الخسارة المتتالية³².

ثالثا - مآزق تفعيل الطاقات المتجددة :

إنّ تفعيل برنامج الطاقات المتجددة، كآلية يراد منها تجسيد الأمن الاقتصادي واجهته عدّة تحديات منها:

- تحدي خاص بالتكلفة المالية : حيث تتميز مشروعات الطاقات المتجددة بارتفاع تكلفتها و لذلك أحجمت البنوك على تمويلها واتجهت صوب المشروعات الخاصة بالطاقة التقليدية، كما أنّ مردودية الطاقات المتجددة لا تكون على المدى القريب.

لقد أثارت بعض التوقعات إلى أنّ تكاليف توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ستبقى تراود حالة الارتفاع إلى غاية سنة 2030 إذ قدرت ما بين 70 و 325 دولار ميغاواط ساعة و هذا بالمقارنة مع 35-43 و 40 - 45 ميغاواط ساعة للفحم و الغاز الطبيعي³³.

كما توجد عدّة مشاريع توقفت بسبب العجز عن تسديد تكلفتها المالية، منها مشروع الشراكة مع المجموعة الألمانية CENTROHERM AND KINETICS GERMANY فيفري 2011، الذي كان من المفروض أن يدخل حيّز الخدمة في الفترة ما بين 2021-2030 غير أنّه تم إلغاء عقد انجاز المشروع مع المجموعة الألمانية بسبب الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها الشركة المعنية والتي أعلنت إفلاسها سنة 2012³⁴.

- تحدي خاص بالجانب التقني: حيث تعاني الجزائر من مشكلة قلة و محدودية القدرات التصنيعية المحلية للمعدات الخاصة بانتاج الطاقات المتجددة هذا بدوره يشكل عرقلة تحول دون الاسراع في تجسيد برنامج الطاقات المتجددة.

- تحدي ناتج عن قلة الوعي أو انعدامه لدى الأفراد بأهمية الطاقات المتجددة: إنّ الفرد الجزائري لم يدرك بعد أهمية ودور الطاقات المتجددة، وهذا في ظل غياب الدور التوعوي لوسائل الاعلام و للمجتمع المدني، فالكثير من الدراسات أرجعت سبب نجاح التجربة الألمانية في مجال الطاقات المتجددة إلى درجة الوعي الكبير الموجودة لدى الفرد الألماني، حيث لديهم قابلية تحمل نتائج الانتقال الطاقوي.

رابعاً- تداعيات التهديدات اللاتماثلية على الاقتصاد الوطني:

تمثل التهديدات اللاتماثلية خاصة ما يتعلق بالإرهاب و المخدرات إلى جانب الجريمة المنظمة عائقاً أمام تفعيل الأمن الاقتصادي الجزائري، حيث أصبحت عملية مواجهة هذه التهديدات تحظى بالأولوية وهذا على حساب التنمية الاقتصادية، وهنا يمكن الاستشهاد بنصيب ميزانية الدفاع لعام 2023 حيث عرفت زيادة مقارنة مع السنة الماضية، لتصل إلى أكثر من 22 مليار دولار و هذا حسب قانون المالية، وبذلك احتلت المركز الأول مقارنة مع القطاعات الأخرى³⁵.

كل هذه العراقيل وغيرها جعلت من وتيرة تفعيل عملية الانتقال الطاقوي تسير بطريقة بطيئة، فالملاحظ أنّ عملية استغلال الطاقات المتجددة ضعيف لم يتعد نسبة 0.5 بالمائة من الاستهلاك الكلي للطاقة خلال 5 سنوات من اعتمادها على الطاقة المتجددة.³⁶

2.4 - التطلعات والأفاق المنتظرة:

إنّ وجود تحديات أمام تنويع الاقتصاد الجزائري لا يمنع من ذكر تلك المؤشرات التي تنبأ بأنّ هناك رغبة حقيقية تستهدف بناء اقتصاد آمن، من ضمنها ما طرح من مشاريع وحتى إنجازات في مجال الطاقات المتجددة وإن كانت العملية تتم بوتيرة بطيئة كما ذكر سابقاً، ومن ضمن المشاريع: مشروع سولار 1000 الذي يستهدف توليد 15 ميغاواط بحلول عام 2035 و تبلغ تكلفته مليار دولار ويتكون من محطات شمسية كهروضوئية بقدرة 1000ميغاواط تم توزيع هذا المشروع على خمس ولايات في الجنوب الجزائري³⁷ كما توجد بعض المؤشرات التي توضح أنّ هناك إرادة تستهدف ضمان الأمن الاقتصادي، منها مثلاً وهذا كإضافة لما ذكر سابقاً إنشاء وزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة سنة 2022، تزايد في عدد المورد البشري المختص في مجال الطاقات المتجددة، وهذا من شأنه أن يكون الأساس الذي يحرك و يعطي الفاعلية لعملية الخروج من الاقتصاد الريعي، كما أنّ الجزائر تراهن كثيراً على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية التي أصبحت آلية أساسية لمجابهة تداعيات الاقتصاد المعولم، حيث أنها تساهم في دفع الاقتصاد الوطني نحو التنافسية و التنويع وفي هذا الإطار تعمل الجزائر عبر هذه الآلية الدخول إلى السوق الإفريقية، إذ تمّ اتخاذ عدّة إجراءات تركز المعنى الحقيقي للدبلوماسية الاقتصادية، حيث خصصت الدولة مليار دولار

لتمويل مشاريع تنموية في الدول الإفريقية في شهر فيفري 2023، كما قامت أيضا بإنشاء فروع للبنوك الجزائرية في كل من السنغال وموريتانيا ديسمبر 2022، كل هذا يوضح أنّ هناك إرادة حقيقية لتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية، كما تمثل من جهة أخرى الرغبة و السعي للانخراط في التكتلات الاقتصادية احدى الخطوات المهمة التي ستكون لها عدّة مكاسب سيستفيد منها الاقتصاد الوطني كتوقيع مشاريع جديدة، وأيضا توقيع اتفاقيات تفضلية إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجال الزراعي.

الخاتمة :

ختاما للموضوع يمكن القول أن تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي، و ذلك بعدما تحوّل قطاع المحروقات الممثل في النفط إلى نقمة مما أثر سلبا على الأمن الاقتصادي، وعملا باستراتيجية إيجاد الحلول لهذا الوضع تبنت الجزائر استراتيجية لها بعدين داخلي وخارجي، كما تمّ من خلالها توظيف عدّة آليات، قانونية مؤسسية، سياسية، اقتصادية، غير أنه رغم كثرة و تنوع الآليات لم يتم تحقيق النتائج المرجوة وهذا حسب ما تم تحديده، نظرا لوجود عدّة تحديات و عراقيل، مثل العراقيل التي حالت دون تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة، التداعيات السلبية لمخرجات الشراكة الأوروبية متوسطة على الأمن الاقتصادي الجزائري، العراقيل التي واجهت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ضف إلى ذلك التحدي الذي تمثله التهديدات اللا تماثلية على الاقتصاد الجزائري، كل هذا يتطلب البحث عن البدائل و الحلول، ومنه فإنّ الحلول المقترحة يمكن تحديدها فيما يلي:

الإقتراحات:

بداية يمكن القول أنّ بناء اقتصاد آمن لا يمكن أن يتأسس في ظل وضع سياسي غير مستقر، فالمشكل بالنسبة للجزائر هو انعدام الاستمرارية في تفعيل المشاريع المقترحة، ضف إلى ذلك توجد الكثير من القرارات التي تم اتخاذها بشكل ارتجالي دون تقديم دراسات واستشفاف العواقب وعليه يجب وضع استراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف.

إنّ البناء المؤسسي والقانوني لا يكفي لوحده بل لابد من توفر الإرادة التي تكفل تطبيقه وتحسين أحكامه وهياكله انسجاما مع التحولات الداخلية والخارجية.

لابد من إعادة بعث عدّة قطاعات وإعطائها المكانة اللائقة في إطار استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات خاصة قطاع الزراعة الذي تمتلك الجزائر من خلاله طاقات غير مستغلة، فالتوجه نحو الزراعة الذكية مثلا يعد خيارا استراتيجيا يعوّل عليه مستقبلا انسجاما مع التغيرات المناخية التي أضحت هاجسا تواجه عدّة دولا منها الجزائر، نفس الأولوية لابد من إعطائها للقطاع السياحي.

يجب إعطاء الأهمية أكثر للطاقات المتجددة والعمل على تفعيل البرنامج الوطني وتدارك التأخير الحاصل وفي هذا الإطار يمكن للجزائر أن تعتمد على بعض الشراكات مع دولا أخرى لها تجارب ناجحة في هذا المجال مثل الصين و ألمانيا.

لابد على صانع القرار أن يدرك بأن اتخاذ قرار الانتقال الطاقوي أو استبدال الاقتصاد الريعي باقتصاد منتج لا يمكن أن يكون دفعة واحدة وإنما العملية تتم وفق مراحل تدريجية.

إنّ الدبلوماسية الاقتصادية لها دور كبير في تنويع الاقتصاد، وفي جذب الاستثمارات كما تعد آلية أساسية تحول دون توظيف الطرف الآخر لتلاعباته ومناوراته التكتيكية، لذلك يجب الاهتمام أكثر بهذه الدبلوماسية وهذا لتحقيق الأمن الاقتصادي.

وجود المورد البشري لوحده لا يكفي لتحريك الاقتصاد وتنويعه، بل لابد من وضعه في السياق الذي يجعله أكثر فاعلية، وهذا لا يمكن أن يكون في ظل سياسة التهميش والمحسوبية والبيروقراطية السلبية.

كل هذا يبيّن أنّ عملية تنويع الاقتصاد لضمان الأمن الاقتصادي لا تتم دفعة واحدة، كما تتطلب عدّة آليات وخطوات تحدد مسبقا في إطار سياسة واضحة المعالم تكون بمثابة خريطة الطريق.

الهوامش:

1- B. Buzan : « People, States and Fear » in Dario Battistella : « Théories des relations internationales », 2eme édition revue et augmentée, Les Presse Sciences Po, Paris 2006, P. 461

2- بن عيسى محسن العجمي، الأمن والتنمية، ط1، الأكاديميون، عمان، 2014، ص13.

3- نفس المرجع، ص14.

4- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2009، ص320.

5- مصنوعة محمد، بركنو نصيرة، "الأمن الاقتصادي العربي الواقع و التحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، المجلد2، العدد03، السنة2016، ص70.

6 - عمر أمينة، الأمن الاقتصادي، الموسوعة السياسية، 2020/08/29 .

https://political_encyclopedia.org تاريخ الإطلاع: 2021/06/20

7- حنفي خالد، " توسع الأمن و تغيرات العلاقة بين الدولة و المجتمع " ملحق مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مصر، عدد 207، جوان 2017 ، ص3.

8- نويوة عبد الغني، اشكالية الأمن الاقتصادي في الدول الريعية، دراسة حالة الجزائر 2000-2017 مذكرة ماستر تخصص استراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية، 2017/2018، ص 12.

9- رجب ايمان ، " مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن و اشكاليات تطبيقها، ملحق مجلة السياسة الدولية، الاهرام، مصر، عدد 207، جوان، 2017، ص6 .

10- بن عيسى محسن العجمي، مرجع سابق، ص 26.

11- رجب ايمان ، مرجع سابق، ص 6، 7 .

- ¹² - بوستي توفيق، مدرسة كوينهاغن نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/22، الاطلاع: <https://eipss.eg.org9/02/20>
- ¹³ - بن عيسى محسن العجمي، مرجع سابق، ص 31.
- ¹⁴ - بوستي توفيق، مرجع سابق .
- ¹⁵ - مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، مرجع سابق، ص 71 .
- ¹⁶ - نفس المرجع السابق، ص 73.
- ¹⁷ - الحسين بن فارس شريف محمد، "مفهوم الأمن الاقتصادي البحرين نموذجا"، جريدة أخبار الخليج الخميس 09 يوليو 2020، الاطلاع : 2021/06/21.
- ¹⁸ - معتوق سامية، بن حركو غنية، حراث محمد، "معضلة الربيع في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، عدد 1، ديسمبر، مجلد 15، 2020، ص 179.
- ¹⁹ - طراب حياة، زعدود شهيرة، الاقتصاديات الريفية في المنطقة المغاربية و تأثيرها على التنمية، دراسة حالة الجزائر 1986-2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015/2016، ص 7، 8 .
- ²⁰ - بن حمزة نبيل، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013/2014، ص 129.
- ²¹ - مقلید عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007/2008 ص 84، 85 .
- ^{*} عرفت أسعار النفط عدة صدمات، 1973، 1985، 1998، 2004، 2008، 2014، وكذلك ما وقع جراء الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 من انهيار لأسعار النفط.
- ²² - مديني توفيق، "أزمة الدولة الريفية الجزائرية"، 3 نوفمبر 2017 <https://www.almagharebi.net> الإطلاع: 2021/05/31
- ²³ - مقلید عيسى، مرجع سابق، ص 86 .
- ²⁴ - برنو نور الهدى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مراحل تطورها و دورها في التنمية"، المركز العربي الديمقراطي 08 ديسمبر 2016 <https://democraticac.de> الإطلاع: 2021/05/21
- ²⁵ - فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيقي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2019، ص 75، 76.
- ²⁶ - بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018/2019، ص 228، 229 .

- ²⁷ - شواشي فاطمة ، دور الشراكة الأوروبية الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انعكاساتها على التنمية ، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مستغانم 2018/2017 ص 64.
- ²⁸ - دادي عدون ناصر، متناوي محمد، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة الأهداف و العراقيل"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 3، المجلد 3، 2004، ص 71 .
- ²⁹ - عثمان مباركة، بحقينة مصطفى، « المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات»، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 35، المجلد 12، جويلية، 2018، ص 290-291.
- ³⁰ - كيموش ايمان، خطة لإنقاذ نصف مليون عامل من البطالة، الشروق، 2022/02/02، <https://www.echeroukonline.com> الاطلاع: 2023/02/20.
- ³¹ - محمد سي بشير، " الاقتصاد الجزائري و اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي: مدخل تقييمي للسياسة العامة و الأداء التفاوضي"، الرابط: 15/10/2019 <http://studies.aljazeera.net>
- ³² - بوغالم الياس، مكانة الجزائر ضمن الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2022/2021، ص 317.
- ³³ - ذهبية لطرش، دلال عرامة، فرص و تحديات الاستثمار في الطاقة المتجددة لتعزيز موقع الجزائر في سلاسل الطاقة العالمية و الاقليمية الطاقة الشمسية نموذجا، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 1، المجلد 8، مارس، 2023، ص 274.
- ³⁴ - صارة شريفي، الطاقات الحديثة و المتجددة و دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2035، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي و استشراف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 243-244.
- ³⁵ - 23/11/2022 <https://www.france24.com>
- ³⁶ - بوزنورة أسماء، لقام عبد الكريم بوجلال، "الاقتصاد الوطني و ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تهديدات الحاضر و تحديات المستقبل"، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، المركز الجامعي مرسللي عبد الله، تيبازة، العدد 1، المجلد 1، 2022، ص 76.
- ³⁷ - أحمد بدر، "الطاقات المتجددة في الجزائر تقرير رسمي يكشف إنجازات عامين، 12/09/2022، <https://attaqa.net>، الاطلاع: 2023/02/20.